جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب				
أسم الباحث	ارشد مكي رشيد				
أسم المشرف	م.د خلـــود هـــادي عبـــود				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير	دكتوراه			
عنوان البحث	تقويم دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي ((بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب))				
السنة	٢٠١٢				
اللغة	العربية				
الخلاصة	يقدم نظام المعلومات إلى الإدارة الضريبية المعلومات اللازمة لغرض إنجاز عملية التحاسب الضريبي بالنسبة للأشخاص الخاضعين للضريبة سواء أكانوا طبيعيون أم معنويين ، إذ يسهم النظام ألمعلوماتي الفعال على توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة في الوقت المناسب. إن وجود مجموعة من المؤاخذات على نظام المعلومات المطبق في الهيئة العامة للضرائب والتي قد تؤدي إلى اتساع ممارسات التهرب الضريبي من قبل المكلفين والمتمثلة بـ (تشابه أسماء المكلفين ،عدم وجود قاعدة بيانات موحدة بين الهيئة العامة للضرائب والفروع التابعة لها في المحافظات التي تخص المكلفين ، قلة توفر المعلومات عن المكلفين ، فضلا" عن ضعف دور الإدارات السائدة للإدارة الضريبية في تقديم المعلومات اهتم البحث بتقويم دور نظام المعلومات المطبق في الهيئة العامة للضرائب في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي , وذلك من خلال تشخيص أهم المعوقات والنواقص ومتطلبات استكمالها ومعالجتها ، فضلا" عن تشخيص نقاط الخلل ومعالجتها الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف التي وضعتها الإدارة الضريبة له . أن وجود نظام معلومات فعال وكفوء يلبي احتياجات الإدارة الضريبية من البيانات والمعلومات والذي يجب أن يكون مبني على أُسس علمية وسليمة يساعد الإدارة الضريبية من الحصول على معلومات موثوقة و دقيقة عن المكلفين الخاضعين للضريبة . وان من أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث فهي عدم وجود إستراتيجية واضحة ودائمة لدى الإدارة الضريبية لإعداد أنظمة معلومات فعالة ، وأن المحاولات البسيطة التي جرت بهذا الاتجاه كانت أشبه بالبصمات الشخصية المنفردة للإدارات المختلفة التي مرت على الهيئة ، وقد أنعكس ذلك في طرق جمع البيانات الضريبية حيث تشتت بين العديد من الإجراءات ، فضلا عن ذلك فأن غالبية المعلومات التي يتم حفظها هو في سجلات ورقية ، ما يعرضها للتلف والضياع بسبب قلة استخدام المكننة في مجال حفظ الأضابير والمستندات المتعلقة بالمكلف ، بالاضافه إلى					

	مصادر البيانات حيث أن المؤسسات الحكومية تمثل المرتبة الأولى من بين مصادر البيانات فيما لو ألتزمت بإرسال كافة التعهدات والمقاولات إلى الهيئة العامة للضرائب

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	اقداس حسين هادي			
أسم المشرف	أ.د مؤيد محمد علي الفضل			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	"دور آليات الحوكمة الداخلية في التهرب الضريبي من خلال ممارسات تمهيد الدخل " (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة في العراق)			
السنة	٢٠١٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	أخذ موضوع الحوكمة حيزاً كبيراً من اهتمام كثير من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية , وخصوصاً بعد الانهيارات المالية الكثيرة التي طالت كبرى الشركات في العالم , والانتقادات اللاذعة الموجهة لمكاتب التدقيق حول تقديمها بيانات مالية لا تعبر عن واقع العمل مما يعني هناك تلاعب في تلك القوائم المالية , وبما أن الضريبة عبارة عن تكاليف سياسية تُفرض على أرباح الشركة , لذلك تلجأ الإدارة إلى استخدام مجموعة من الممارسات ومنها تمهيد الدخل للتأثير على الأرباح التي تظهرها القوائم المالية لتفادي دفع الضريبة , لذلك كان من الضروري إيجاد علاقة ما بين الحوكمة وما بين الضريبة من اجل الوصول إلى الوعاء الضريبي , إذ تساعد الحوكمة من خلال الآليات الداخلية والمتمثلة بـ (مجلس الإدارة , لجان التدقيق والرقابة الداخلية) في تحقيق الانسجام والتوافق بين الفئات المهتمة بالشركة كافة , من ضمنها السلطة المالية , فلذلك يسعى البحث الحالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف .			

<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / ضرائب</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">حسام حميد سلطان</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.د. عبدالصاحب نجم عبد</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">نظام الرقابة الداخلية في الهيئة العامة للضرائب ودوره في زيادة الحصيلة الضريبية</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٢</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">يمتاز نظام الرقابة الداخلية بكونه صمام الأمان بالنسبة للإدارة العليا في المنظمات كافة، إذ يهدف إلى حماية الموجودات من الهدر وسوء الاستخدام، وتقديم البيانات والمعلومات الدقيقة الموثوقة، ورفع الكفاءة، ومتابعة الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات.

ولكي تضمن الإدارة العليا فاعلية نظام الرقابة الداخلية المعد والمطبق ومدى إمكانية الاعتماد عليه، فإنَّها تلجأ إلى تقويم نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري لغرض تحديد نقاط الضعف أو الخلل الموجودة في النظام سواء كانت ناتجة عن عملية تصميم النظام أو كانت ناتجة عن عدم التزام الموظفين بتطبيق تعليمات النظام.

وتأتي أهمية موضوع البحث من أهمية الحاجة إلى زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية من جانب، ومن جانب آخر إلى أهمية الحصيلة الضريبية لمواكبة التطورات والتوجهات الجديدة.

ولهذا الغرض توجه الباحث إلى تقويم نظام الرقابة الداخلية المطبق في الهيئة العامة للضرائب، وقد استخدم في البحث أسلوب استمارة الاستبانة، والمقابلات الشخصية، وتحليل البيانات الخاصة بالاستمارة.

وقد أفادت الدراسة بسلامة نظام الرقابة الداخلية المطبق في الهيئة العامة للضرائب، وإنَّ ذلك لا يمنع من وجود بعض نقاط الضعف في تطبيق النظام من قبل بعض أفراد العاملين، وقد تمت الإشارة إلى هذه النقاط في فصل الاستنتاجات والتوصيات.</td></tr>
</table>

<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / ضرائب</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">رباب مطشر رزاق</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.م.د. حمزة فائق وهيب الزبيدي</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">دور الضوابط السنوية في تحقيق عدالة التحاسب الضريبي في مجال ضريبة الدخل
بحث تطبيقي في الهيئه العامه للضرائب</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٢</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">يكتسب البحث اهمية من خلال اهمية الدور الذي تلعبه الضوابط السنوية في التحاسب الضريبي ومدى كفايتها في تحقيق عدالة التحاسب في ضوء المتغيرات الاقتصادية وحقيقة نشاط المشمولين بالتحاسب الضريبي .

وذلك من خلال مشكلة البحث الكامنة في ان هناك الكثير من الاعتراضات بشأن التحاسب الضريبي بموجب الضوابط السنوية التي تصدرها الهيئة والتي كان الهدف منها التوصل الى الارباح الحقيقية للمكلفين وتقليل التفاوت في الاجتهاد اثناء التقدير بما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي ، مما يقتضي التوقف هنا ودراسة هذه الضوابط وبيان مدى كفايتها في تحقيق العدالة الضريبية للمكلفين عند التحاسب بموجبها .

وعلى هذا الاساس تم صياغة فرضية البحث في تباين دور الضوابط السنوية في تحقيق العدالة عند التحاسب الضريبي من فئة الى اخرى تبعاً لما تمتلكه الهيئة العامة للضرائب من المؤشرات عن عمل الفئات المشمولة بالضريبة والارباح التي تحققها.

قد تضمن البحث ثلاثة فصول رئيسه ، حيث كان الفصل الاول عبارة عن منهجية البحث والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث .

اما الفصل الثاني فأنه بمثابة هوية تعريفية للضريبة قد تضمن اربعة مباحث ،وكان محتواه الاطار النظري للضريبة من تعريفها وخصائصها والقواعد التي تحكمها والاساس القانوني لها . والعدالة الضريبة من حيث مفهومها وانواعها وعناصرها . وتضمن الاطار النظري للوعاء الضريبي وطرق تقدير الضريبة ، واخيراً الاطار النظري للضوابط السنوية من حيث تعريفها وبداية العمل بها ومبررات اصدارها واساسها القانوني والية وضعها والتعديل عليها وما لها من مميزات وعيوب .</td></tr>
</table>

	بالنسبة للفصل الثالث فأنه تمثل بالجانب التطبيقي حيث تضمن ثلاث مباحث ،فقد تضمن الية التحاسب في الهيئة العامة للضرائب ونبذة مختصرة عنها واجراءات تحاسب الشركات ، والضوابط السنوية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية من حيث تحليل نسب الضوابط وبيان مدى استجابتها للمتغيرات في معدلات التضخم واستخراج العبء الضريبي .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**رقية فاضل حسين**			
أسم المشرف	**أ.م.د. بشير علوان حمد**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**اثر آلية التحسين المستمر على أداء المخمنين (بحث تطبيقي لعينة في الهيئة العامة للضرائب)**			
السنة	**٢٠١٢**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**الغرض : تسعى هذه الدراسة إلى تقديم وجهة النظر القائمة على اثر التحسين المستمر لادارة الموارد البشرية على اداء المخمنين العاملين في هيئة الضرائب، فإنه يهدف إلى تطوير نموذج لقياس الاداء في ظل التحسين المستمر.** **مشكلة البحث : تتلخص مشكلة البحث بمجموعة من التساؤلات، وكان اهمها : (ما هو مستوى ممارسات نشاطات معايير التحسين المستمر لادارة الموارد البشرية في الهيئة العامة للضرائب؟ وما هي أولوياتها؟)** **التصميم / المنهجية : استخدم المنهج التجريبي في تطبيق الدراسة الحالية، وقد استخدمت الاستبانة لجمع البيانات من أجل تطوير نموذج قياس موثوق وصحيح لمتغيرات الموارد البشرية، وجرى اختيار العينة من المخمنين العاملين في هيئة الضرائب وعددهم (١١٥) مخمنا"، وجرى اختبار الفرضيات من خلال استخدام بعض المعالجات الاحصائية، منها معامل الارتباط (Spearman) ، والتأثير البسيط وكانت اهم الفرضيات هي (ترتبط بمعايير التحسين المستمر لإدارة الموارد البشرية باداء الموظفين).**				

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب
أسم الباحث	سرور عبد الجبار كاظم
أسم المشرف	أ.م.د. بشير علوان حمد
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ √ ماجستير | دكتوراه
عنوان البحث	أثر الضريبة على الاستثمار الخاص (بحث تطبيقي على الشركات المقاولات العاملة مع امانة بغداد)
السنة	٢٠١٢
اللغة	العربية
الخلاصة	تعد الضرائب على الدخل من العوامل المؤثرة في تشجيع الاستثمار في أمانة بغداد لما تشكله حصيلتها إيراداً للدولة ولما تشكله الاستثمارات في أمانة بغداد من مشاريع تمثل البنى التحتية التي تدعم الاقتصاد العراقي من خلال تقديم الوفورات الاقتصادية الى المشاريع الانتاجية والمشاريع الخدمية، بالاضافة الى إن هذه الاستثمارات تقوم بتشغيل وأمتصاص جزءاً من البطالة القائمة من ناحية، من ناحية أخرى فإن مشاريع أمانة بغداد تحفز إنشاء المشاريع الصناعية والمشاريع الخدمية التي تمتص أيضاً جزء من البطالة. وبناء عليه يتولد الدخل المضاعف الناتج عن الاستثمارات في أمانة بغداد والاستثمارات في المشاريع الصناعية والمشاريع الخدمية مما يخلق مايطلق عليه بظاهرة التغير الالي للضريبة (اي زيادة حصيلة الضرائب نتيجة زيادة الدخول الناتجة عن زيادة الاستثمارات في أمانة والمشاريع الصناعية والمشاريع الخدمية). وتأسيساً على ماتقدم عرج البحث على دراسة الارتباط بين الاستثمارات في أمانة بغداد وحصيلة إلايرادات الضريبة والتي تعد من المشاكل التي لم تدرس سابقاً وهي من المظاهر الاساسية في الاقتصاد المعاصر

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب

أسم الباحث	عدي عبد الرزاق زيدان				
أسم المشرف	أ.م.د.موفق عبد الحسين محمد				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي بحث تطبيقي للمدة ١٩٩٥الى ٢٠١٠				
السنة	٢٠١٢				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تعد السياسة الضريبية أداة مهمة من أدوات السياسة المالية فمن خلال استخدام أدواتها المتعددة تسعى الدولة إلى تحقيق الأهداف المتوخاة منها ، كتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق دورها التمويلي أو عن طريق حمايتها للصناعة المحلية أو عن طريق تأثيرها بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة , ولأن العراق يعاني من ضعف السياسة الضريبية غير القادرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها حاولت في بحثي هذا تسليط الضوء على هذه المشكلة ومحاولة وإيجاد الحلول المناسبة لها .					

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب				
أسم الباحث	قيود عبد الكاظم عبد الراضي				
أسم المشرف	م. د. ايمان شاكر محمد				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	التحاسب الضريبي على وفق نظام الضريبة الموحدة آلية مقترحة للتطبيق في الهيئة العامة للضرائب				
السنة	٢٠١٢				
اللغة	العربية				

الخلاصة	انسجاما" مع الفكر الضريبي الحديث تعتبر الضريبة الموحدة التطور الطبيعي له إذ إن تطبيقها يؤدي إلى شمول الضريبة لكل فروع الدخل ومصادره وعن طريقها يتم اقتطاع جزء من هذه الدخول من خلال تطبيق السعر التصاعدي عليها وهي وسيلة من إجراءات الإصلاح الضريبي. فالضرائب على مجموع الدخل تتميز بإعطاء صورة واضحة عن أجمالي دخل المكلف وحالته المالية وأعبائه العائلية الأمر الذي يسمح بمنحه الإعفاءات والتنزيلات وبتطبيق الأسعار التي تتلاءم مع هذه الحالة . وهذا يتطلب إعادة النظر في بنية النظام الضريبي النافذ والانتقال من نظام الضرائب النوعية إلى نظام الضريبة على إجمالي الدخل من دمج الدخل المتأتي من إيجار العقارات وكذلك الضرائب المفروضة على العرصات مع باقي مصادر الدخل التي يحصل عليها المكلف في ضريبة موحدة مسايرا" بذلك غالبية التشريعات الضريبية الحديثة في دول العالم. وأكدت الدراسة الحالية على أهمية العمل بنظام الضريبة الموحدة بما تمتاز بإطار الإجراءات المبسطة وتحسين آلية العمل وإعادة هندسة العمل بحيث يصبح قابلا" للإدارة بواسطة المكننة . حيث يلعب التقدم التكنولوجي دوراً أساسياً في تحسين انجاز المعاملات الضريبية من خلال الاعتماد على الرقم التعريفي الموحد لكل مكلف الذي يوضح كل المعلومات الشخصية ومصادر دخله وتوحيد إجراءات التحاسب الضريبي وهذا يساعد في تقليل الوقت والجهد والتكاليف للسلطة المالية والمكلف والحد من حالات التهرب الضريبي. أن النظام الضريبي النافذ يمتاز بتعدد القوانين الضريبية وتنوع الضوابط والاعمامات فضلا عن تأثر مستوى الاداء الضريبي في الادارة والتحصيل والاداء بشكل عام للسلطة المالية لذلك فأن تطبيق نظام الضريبة الموحدة يعمل على تحسين عمليات التحصيل والجباية . وقد اعتمد البحث اسلوب المنهج العلمي حيث حدد فرضيتين الاولى .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	مروة ضياء ابراهيم			
أسم المشرف	أ.م.د. خوله حسين حمدان العبودي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	مساهمة الخصخصة في إيرادات الضرائب ((بحث تطبيقي على عينة من محطات تعبئة الوقود))			
السنة	٢٠١٢			

اللغة	**العربية**
الخلاصة	**يُعَد موضوع الخصخصة من الموضوعات الأساسية التي نالت استقطاب واهتمام معظم الباحثين الاقتصاديين ورجال الأعمال والقانون بوصفها إحدى أساليب الإصلاح الاقتصادي اللازمة لتحقيق التنمية ، والتي برزت في إطار تحول إستراتيجية التنمية من النموذج الشمولي إلى النموذج التحرري المبني على آلية السوق ، وهذا التحول نجَمَ عنه انعكاسات على الإيرادات الضريبية بعدما لجأت الدولة العراقية إلى الانفتاح على القطاع الخاص و لاسيما مع مطلع عام ١٩٨٧ حتى منتصف عام ١٩٨٩ والى الوقت الحاضر تفكر الدولة في تحويل اقتصادي لكثير من المشروعات لذا يجب أن يجري التحويل في ظل ضوابط السلوك التي تتمثل في وضع إطار مؤسسي تشريعي تجنبًا لحدوث اضطراب في الأداء وأزمات في المجتمع ، وإعطاء دور اكبر وأهم للإدارة والسياسة الضريبية.** **إذ تحتل الضرائب مكانة بارزة في جميع النظم المالية لدول العالم ، بكونها من المصادر المهمة في تمويل الموازنة العامة للدولة ، فضلاً عن استخدامها كأداة رئيسية لإحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فهي تستخدم بشكل واضح لتوجيه الاستثمارات وتحقيق استقرار الاقتصادي بما يتناسب مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة .**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**ميلاد فيصل حسين**			
أسم المشرف	**أ.م.د.صلاح صاحب شاكر البغدادي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**مدى الاخذ بالمحددات المحاسبية في ضوء المعايير الدولية لتحديد الوعاء الضريبي (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)**			
السنة	**٢٠١٢**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**في ظل التغيرات المستمرة في الاقتصاد العالمي والتوجه الى الإقتصاد الحر وتشجيع الإستثمارات الأجنبية ، وكل ما يتعلق بالتغييرات الإقتصادية زادت الحاجة الى الإفادة من مخرجات المحاسبة لإتخاذ القرارات التي تخدم المستفيدين ومنهم الجهات**			

	الضريبية ، كونها أحد الأطراف المستفيدة من ذلك ، إذ كان لابد من تفعيل العلاقة بين المحاسبة والضريبة من خلال التعرف الى الإستثناءات التي يلجأ اليها المحاسب نتيجة لتطور الحياة الإقتصادية والتغييرات المتسارعة فيها. كما إن ظهور المشاكل المحاسبية أثناء التطبيق العملي ، ولد الحاجة الى إيجاد بعض المعالجات لها من خلال إصدار المعايير الدولية المحاسبية والتدقيقية . ونتيجة التغيرات الحاصلة في الإقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقها من إنفتاح على العالم الخارجي استدعت الحاجة أن تتماشى عملية تحديد مبلغ الضريبة المحتسبة من قبل المخمن والفاحص الضريبي عند تطبيق التشريعات الضريبية مع التطورات الحديثة بهدف تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فضلاً عن الهدف المالي من خلال الموازنة بين مصلحة الدولة والمجتمع والمكلف لتحقيق الرفاه الإقتصادي للمجتمع . وعليه فإن البحث يهدف إلى التعرف على المحددات المحاسبية في ضوء المعايير الدولية التي تؤثر في تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين وبيان العلاقة بين المحددات المحاسبية والضريبة ومدى الإعتماد على التقارير المالية في الفحص الضريبي لتحديد الدخل الخاضع للضريبة. وفي ضوء الدراسة النظرية والعملية تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات التي تتعلق بموضوع البحث والعينة المختارة ومن أهمها ، لا يتوفر لدى السلطة المالية نظام لمراكز الكلف يستخدم في قياس البحث والعينة المختارة ومن أهمها ، لا يتوفر لدى السلطة المالية نظام لمراكز الكلف يستخدم في قياس المصروفات مقسمة حسب الأقسام التي تمارس جباية الأموال تبعاً لنوع الضريبة المفروضة لكي يُمكن مقارنتها مع الإيرادات المتحققة بهدف تحديد كلفة الخدمة المقدمة للمكلفين بما يتلائم مع محدد علاقة الكلفة بالمنفعة فضلاً عن ذلك يمكن من هذا النظام من إيجاد نظام لحوافز الموظفين في الأقسام التي تحقق إيرادات عالية أو منحهم بعض المخصصات التي تمنحهم الحصانة والحيادية في العمل للوصول الى وعاء ضريبي عادل، كما إن الأخذ بطبيعة النشاط للشركات المساهمة والمحدودة عند تحديد سعر الضريبة يحقق التوازن بين مصلحة الدولة والمكلف ويسهم في التنمية الإقتصادية وتحقيق الرفاه الإجتماعي لأفراد المجتمع.